15

قراءة صرفية في الوزنين (تَفْعَال وتِفْعَال)

م. د. مصطفى حسين مزعل

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

قسم اللغة العربية

الملخص:

قرأت هذه الدراسة تراثنا الصرفي قراءة خاصة بوزنين هما: (تَفْعَال وتِفْعَال)؛ للكشف عن جوانب كثيرة تخصُّ الوزنين أغفلها الدارسون المحدثون.

ولما كان هذان الوزنان فيهما من الصياغة والتأليف، رأيت أن أقف في دراستهما بالتحليل والتوجيه لجوانب كثيرة فيهما، مستثمراً في ذلك معطيات الدرس الصوتي الحديث، فهذان الوزنان بحاجة إلى إنعام النظر في مقولات الأقدمين والمحدثين عنهما سواء أكانت مقولات في المعنى أَم في الأحكام الصرفية أم في التداول اللساني.

الكلمات المفتاحية: الوزن تَفْعَال، الوزن تِفْعَال، التوهم الصوتي الصرفي.

Morphological Reading in the Two Weights (tafa'al, tefa'al)

Dr. Mustafa Hussein Mizaal
University of Mustansiriyah- College of Basic Education
Department of Arabic language

Abstract

I read this message about our morphological heritage with a special reading of two weights, which are (tafa'al, tefa'al) to reveal many aspects related to the two weights. That the modern Grammarians have overlooked.

Since these two meters contain formulation and composition, I wanted to study them by analyzing and directing many aspects of them, sensing in that the data of modern phonetic studies.

These two weights need careful consideration of the statements of the ancients and moderns about them, whether they are statements about meaning, or morphological rules, or linguistic usage.

Keywords/ morphological Tafa'al , Tefa'al , Morphological phonetic illusion

المقدمة

علم الصرف من العلوم العربية، يحتوي على كثير من المقولات التي تخصُّ الأوزان والمعاني، وهي ما تزال بحاجة إلى قراءة تهتم بدراستها في تراث الصرفيين بأنظار لسانية حديثة.

وقد حاولت هذه الدراسة قراءة المقولات الصرفية قديمها وحديثها التي تحدثت عن الوزنين تَفْعَال وتِفْعَال، ودراستها في ضوء معطيات صوتية معاصرة.

وفي هذين الوزنين جوانب كثيرة أغفلها الدارسون المحدثون ولاسيما في أقوال البصريين والكوفيين.

ولأهمية هذين الوزنين وإشكاليتهما في الصرف العربي قديمة وحديثة؛ دفعني ذلك إلى الخوض في دراستهما دراسة خاصة، وذلك للميز بينهما سواء أكان في المعنى أم في الأحكام الصرفية أم في التداول اللساني.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن أقف على الموضوعات الآتية: التشابه والاختلاف بين وزني تَفْعَال وتِفْعَال، ووزن (تَفْعَال) بين السماع والقياس، ومعان وأحكام في وزني (تَفْعال) و(تِفْعَال)، والتوهم الصوتي الصرفي في أداء الصيغتين (تَفْعَال) و(تِفعَال) قديماً وحديثاً.

وفي الختام أملي أن تكون هذه الدراسة نافعة لدارسي تراثنا الصرفي، والمهتمين بقراءة التراث الصرفي العربي قراءة صوتية معاصرة .

- **التشابه والاختلاف بين وزني تَفعال وتِفعال:**

إنَّ رصد أقوال الأقدمين من علمائنا في هذين الوزنين (تَفعال وتِفعال)، يساعدنا في فرز التشابه والاختلاف، واستخلاص جملة من الخصائص الصوتية والصرفية لكلٍّ منهما، ويمكن حصرها بما يأتي بيانه:

1- وزن (تَفْعَال) يشاكل وزن (تِفْعَال) في أصوات حروفه إلاّ في صائت التاء الذي به ينماز الوزن الأوَّل من الوزن الثاني.

2- اختلاف الوزنين في المعنى، وسيعرض لهذه المسألة لاحقًا-إن شاء الله تعالى-

3- أصل (تَفْعَال) (تَفْعِيل)، إذ نقل الرضي (ت 686هـ) نصًّا عن الكوفيين جاء فيه: "قال الكوفيون: إن التَّفْعَال أصله التَّفْعِيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفًا فأصل التكرار التَّكْرير"[1].

وعلى هذا يكون هذا الوزن – أعني تَفْعَال – قد اشتق من تَفْعِيل، فهو توليد جديد من أصل حصل بطريقة "الإبدال، أو القَلْب، أو القَلْب اللغوي. وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغييرٍ في حرف من حروفها مع تشابه بينهما في المعنى"[2].

فالوزنان فيهما دلالة الكثرة [3]، والذي تغير هو الوزن.

ويمكن قبول رأي الكوفيين نظرًا إلى فكرة الأصل -تَفْعيل-، والفرع -تَفْعَال-؛ لأمرين:

أ- استعمال اللغات السامية الوزن (تَقْبِيْر) الذ يقابل الوزن (تَفْعِيْل) في العربية، إذ "تستعمل تَقْبِيْر taqbīr خاصة، في لغات مختلفة مصدرًا من جذر الفعل المضعف الثاني مثل الأكدية: تَمْشِيلُ tamšīlu أي تمثال، صورة image"[4].

ب- أنَّ التحليل الصوتي للمقطعين / ـِـ ي/ - في وزن (تَفْعِيل) و / ـَـ ا/ - في وزن (تَفْعَال) - يبين لنا أن الأصل (تَفْعِيل) أثقل من الفرع (تَفْعَال) من جهتين: ب: ا : خفة الفتحة والألف، وثقل الكسرة والياء:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أن الألف وصائتها القصير – الفتحة – أخف من الياء وصائتها القصير – الكسرة – [5].

وأيدهم في ذلك المحدثون من دارسي الأصوات [6].

وتبعًا لذلك يكون المقطع /َ ا/ أخف من المقطع / ِ ي/ ، فالمقطع السابق ينطق به من دون ثقل، في حين يحتاج المقطع الأخير في نطقه إلى تكلّفٍ، ويراد بالتكلّف هنا البنية الأصـلية ذات الثقل الذي يمكن النطق به ولكن بصعوبة فـ"المعنى بالثقل أن الكلفة عند النطق بها تكون أكثر، والياء.... أثقل من الألف"[7]، والكسرة أثقل من الفتحة [8].

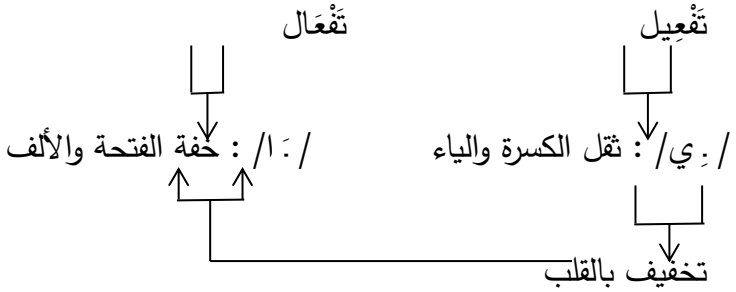

ب: 2: طبيعة الأصوات الصائتة في المقطعين / ِ ي / و / َ ا/ :

وصف سيبويه (ت 180هـ) مخرج الصائتين الياء والألف بالاتساع [9].

ووصف المحدثون من دارسي الأصوات مخرج الكسرة بالضيق، ومخرج الفتحة بالمتسع [10].

وحين ندقق طبيعة الصائتين في المقطع / َ ا/ ، نجد ما يسوغ خفته فالفتحة صوت صائت قصير متسع، والألف صوت صائت طويل متسع، بالنتيجة يكون الانتقال من المتسع – الفتحة – إلى المتسع – الألف – فيه من الخفة والسهولة على أعضاء النطق.

لكنَّنا لو دققنا طبيعة الصائتين في المقطع / ِ ي /، نجد أن الكسرة صوت صائت قصير ضيق، والياء صوت صائت طويل متسع.

والانتقال في النطق من مخرج الكسرة الضيق إلى مخرج الياء المتسع يحتاج إلى جهد، فسبب ذلك الجهد ثقلاً في النطق.

وأكد سيبويه هذه الحقيقة في إشارته إلى ثقل مجيء الكسرة قبل الياء، إذ قال: "الياء... أثقلُ عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة ... كان أثقلَ"[11].

4- اختلفت المدرستان الكوفية والبصرية في الفعل الذي يصاغ منه المصدر (تَفْعال).

فذهب الكوفيون ولاسيما الفرَّاء (ت 207هـ) إلى أنَّ (التَّفْعَال) مصدر (فعَّل) المشدد العين بمنزلة التَّفعيل [12]، إذ "يقولون: كرَّرَ تكريرًا وتكرارًا، وذكَّر تذكيرًا وتذكارًا"[13].

في حين ذهب البصريون ولاسيما سيبويه إلى أنَّ (التَّفْعَال) مصدر (فَعَل) المخفف جيء به للدلالة على التكثير، ورفضوا أن يكون مصدرًا مبنيًّا على (فعَّل) المشدد العين كما رآه الكوفيون [14]، فـ"يقال: التَّلعاب، ولا يقال: التَّلعيب"[15].

نلحظ أن رأي البصريين يشير إلى صيغتين، هما:

أ- صيغة مقبولة: تحققت في (تَفْعَال)، بسبب الصياغة الصرفية لها من الفعل الثلاثي المخفف.

ب- صيغة مرفوضة: تمثلت في (تَفْعِيل)، التي لم يجز استعمالها في التداول العربي؛ كونها بنيت على الفعل الثلاثي المخفف، وهي بذلك خالفت المتفق عليه بين علماء البصرة.

وحين نرجع إلى ما رآه الكوفيون والبصريون، نجد أن كلام البصريين أدق.

وما يسند رأينا هذا، ثلاثة أمور؛ هي:

أ- أنّ نطق الصوت المشدد في بنية الفعل (فعّل)، يحتاج إلى جهد في نطق الصوتين المتماثلين، يفوق نطق الصوت الواحد، إذ نصّ الرضي على "أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي"[16].

وأكّد المرعشي (ت 1150هـ) هذه الحقيقة بقوله: "الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف... [و] هيأة الحرف المشدد أن يُعتمد به على المخرج اعتمادة واحدة قوية فوق الاعتماد في المخفف"[17].

ولو عقدنا موازنة بين المصدر (تَفْعِيل)، والفعل الذي بُني عليه (فعَّل) المشدد العين؛ لوجدنا أن مركز الثقل / ـِ ي/ في تَفْعِيل ينسجم مع التشديد في فعّل، فكلاهما – أي / ـِ ي/ والتشديد – يحتاج إلى قوة أكثر إجهادًا لأعضاء النطق من نطق المقطع / ـَ ا / في المصدر (تَفْعَال) الذي بني على الفعل الثلاثي المخفف (فَعَل).

وبناء على ذلك جاء هذان المصدران – تَفْعِيل وتَفْعَال – يحاكيان هيأة نطق الفعل الذي بنيا عليه.

وأيَّد الدرس الصوتي الحديث حقيقة أن نطق الصوتين المدغمين في بنية الكلمة، يكون جهده أثقل على الأعضاء النطقية من نطق الصوت الواحد، فحين "يدغم الصوتان أحدهما في الآخر يصبحان صوتًا واحدًا فوناتيكيًّا، وينجم عن ذلك زيادة الجهد العضلي، ومضاعفة ديناميكية الهواء في العملية النطقية، ومضاعفة الطاقة الصوتية، وزيادة ضغط الهواء زيادة ملحوظة لا مجال إلى إنكارها، وإنّ قياس ذلك في المختبر الصوتي يثبت هذه الحقيقة"[18].

ب- كره الناطق العربي التضعيف في كلامه، وحاول الهروب منه طلبًا للخفة، إلى ما يسمى عند المحدثين بـ(المخالفة)، وعرِّفت بأنها: "حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين في الكلمة المشتملة على التضعيف بأن يتغير أحد الصوتين المضعفين ويُقْلَب إلى صوت لين طويل"[19].

إذ يلجأ اللسان إلى النطق بصوت المد الطويل بدلاً من الصوت المضعف – الأصل –؛ لثقله فـ"مظاهر المخالفة في العربية استبدال أحد المضعفين بصوت مد طويل، وهي حالة توضح إلى جانب ما تشير إليه من جنوحٍ إلى المخالفة أن العربية عاملت صوت المد الطويل على أنه واحد من عناصر نظام "الأصول" يمكن أن يتبادل الموقع مع صوت صامت، وهو بهذا على الضد من صوت المد القصير الذي لا يمكن له أن يتبادل الموقع مع الصامت"[20].

وما حدث في المصدر (تفعيل) يصدق عليه المخالفة، فقد نبّه على هذا الأمر مصلح الدين اللاري (ت 979هـ) بنصٍ جاء فيه: "فَعَّلَ فعل ماضٍ يُفَعِّلُ فعل مضارع تَفْعِيلاً مصدر، أصله: تَفْعِعْلاً بكسر العين الأولى وسكون العين الثانية، أبدلت عين الثانية إلى الياء من جنس حركة ما قبلها وهو الكسرة كما أبدل الحرف الثاني في أمليت، أصله: أمللت"[21].

نلحظ في هذا النص أن تحول الفعل المضعف (فعَّل) إلى المصدر (تَفْعِيل) هو مفسّر بقضية التضعيف، وتدخل المخالفة للتخلص من أحد المضعفين "فاللغة تكره المتماثلات في بُنى أنماطها البنيوية، ومن هنا فإنّها تلجأ إلى التَّخلُّص من أحدهما، وتبدله صوتًا من أصوات العلة"[22].

فَعَّلَ ← تفعِعْل ← تَفْعِيل

↓ ↓

/ عِ عْ /: تماثل مكروه

↓

/ عِ يْ / : إبدال العين الثانية ياءً

ج- يُعد الصوت المضعف في بنية الكلمة صوتًا صامتًا مكرّرًا، يسمعه المتلقي كأنه صوت واحد، فـ"من المقرر المعلوم أنّ الإدغام لا يخرج الحرفين عن الحكم بالتكرير، فلكلٍّ منهما صوته نطقًا وسماعًا وإن خالهما غير المتأمل حرفًا واحدًا"[23].

وحين نرجع إلى المعنى الصرفي لوزن (فعَّل) نجد "أنَّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر، وقطَّع، وفتَّح، وغلَّق. وذلك أنهم لمَّا جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل"[24].

وكان لهذا المعنى حضور في وزن (تَفْعِيل) الذي بُني على الفعل (فعَّل) المشدد العين، إذ نلحظ أنّ حدوث التكرار فيه يتطلب جهدًا أكثر من حدوث الفعل الثلاثي المخفف (فَعَل) من دون تكرار [25].

لذلك نجد أنّ هذا التباين في معنى حدوث الفعلين يعكس تماثلاً بين الفعل والمصدر الذي بُنيَ عليه، والجدول الآتي يوضح ما ذكرناه:

الفعل	حدوث الفعل (تكرار)	ثقل	خفة	المصدر	
				تَفْعِيل	تَفْعَال
فَعَّلَ	+	+	–	+	–

فَعَلَ	–	–	+	–	+

- **وزن (تَفْعَال) بين القياس والسماع:**

اختلفت الآراء حيال قياسية وزن (تَفْعَال) وسماعيته بين القدماء أنفسهم، وتراوحت أقوالهم على قياسيته بين التصريح وعدمه.

وبعد أن تتبعت أقوال القدماء في حديثهم عن هذا الوزن، وجدت أنَّ قياسيته تستند إلى الآتي:

1- الاستحسان في الاستعمال:

وقد ذكر المؤدب – (من علماء القرن الرابع الهجري) – الاستحسان في أثناء حديثه عن التَّفْعَال والمَفْعَل، إذ قلال: "التَّفْعَالُ" و (المَفْعَلُ) مصدران يحسنان في كل الثلاثي، السقيم والصحيح. نحو: المَذْهَب، والتَّذْهَاب، والمَرْفَع، والتَّرفاع"[26].

فاستحسان المصدر (تَفْعَال) الذي بُني على الفعل الثلاثي، هو دليل على استعماله في التداول الكلامي، إذ قام هذا الاستحسان على أساس الاستعمال "فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها، واستعمالها دون غيرها سبب ظهورها وبيانها"[27].

2- الكثرة في استعمال (تَفْعَال):

ذهب أغلب علماء العربية إلى أنَّ كثرة استعمال (تَفْعَال)، وتردده على الألسنة، كان ذلك دليلاً على قياسيته.

في حين أشار بعضهم إلى قياسيته، وربطها بالمعنى الصرفي المراد له وهو التكثير والمبالغة. وسنعرض فيما يأتي أقوال القدماء، لتبين ما ذكرناه آنفًا:

أ- أورد الجاربردي (ت 746هـ)، قول الزمخشري (ت 538هـ) في أثناء حديثه عن المعنى الصرفي لصيغة (تَفْعَال)، "التَّفعال كالتَّرداد بمعنى الرد، والتَّجْوَال بمعنى الجولان، مما بني لتكثير الفعل والمبالغة فيه... سُئِل الزمخشري أهو قياسي أَم سماعي؟ فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيًّا"[28].

ب- ربط العيني (ت 855هـ) بين قياسية الصيغة والمعنى الصرفي لها، إذ قال: يجيء المصدر للمبالغة، نحو التَّهذار، وهو كثرة الكلام... وهو قياس مطرد"[29].

ج- حدَّد زكريا الانصاري (ت 926هـ) قياسية (تَفْعَال) بأنه "كثير الاستعمال يكاد أن يكون قياسيًّا"[30].

أمّا نظرة الأقدمين إلى سماعية (تَفْعَال)، فبنيت على أمرين:

1- أنها قياس غير مطرد:

ذهب الرضي إلى هذا الرأي، إذ أنكر أنْ تكون كثرة الاستعمال دليلاً على قياسها [31].

2- ما جاء على وزن (تَفْعَال) من الفعل (فعَّل) المشدد العين:

نسب هذا الرأي إلى الكوفيين والفراء خاصة [32]، وهو (مجيء مصدر فعَّل... على تَفْعَال بفتح التاء مخفّفًا، إذا قصد الدلالة على الكثرة، نحو طوّف تَطْوافًا وسيّر تَسْيارًا... فيحفظ ذلك ولا يقاس عليه"[33].

أمَّا الدارسون المحدثون فاختلفوا في نظرتهم إلى قياسية (تَفْعَال) وسماعيتها، وغالبا ما كانوا مستندين إلى رأي الأقدمين.

وقد أربك نص سيبويه في قوله: "وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لمَّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَّلْتُ"[34]، الدكتورة خديجة الحديثي، إذ لم تقدم رأيًا يجزم بقياسية (تَفْعَال) أو سماعيتها، فنصت على ذلك بأن "هناك أبنية ذكرها سيبويه لتكثير المصدر كما يكثر الفعل، ولم يشر إلى أنواعها ولا ندري أسماعية هي عنده أم قياسية، من ذلك: النَّهْدَار في الهَدْر، والتَّلْعاب في اللَّعِب"[35].

في حين فهمت الباحثة خديجة الحمداني "أنَّ كلام سيبويه يدلنا على مسألة مهمة، وهي قياسية هذه الصيغة، فكلامه يعني أنّ هذه الصيغة ممكنة في كلِّ مصدر فعل ثلاثي"[36].

أمَّا الشيخ محمد حسن آل ياسين، وعبد الله أمين فذهبا إلى قياسيتها، إذ استند الأوَّل إلى كثرة الاستعمال[37]، والثاني إلى رأي الزمخشري[38]،-الذي ذكرناه آنفاً-.

وذهب بعض الدارسين المحدثين إلى عدِّ (التَّفْعَال) مصدرًا سماعيًّا للفعل الثلاثي، لكن حديثهم انتقل من وصفها سماعية إلى وصفها خلافية بين السماع والقياس [39].

والحقيقة أنَّ قياس رأيهم بسماعية التَّفْعَال، كونها مصدرًا للفعل الثلاثي المخفف (فَعَلَ)، فمردود لورود سماعيتها في الفعل غير الثلاثي (فعَّل)، وهو رأي الكوفيين – كما ذكرنا آنفًا .

وبعد هذا الذي ذكرناه آنفًا، أرى أن وزن (التَّفْعَال) من الأوزان القياسية.

ونسند رأينا؛ بالآتي ذكره:

1- إنَّ الأقدمين من علماء العربية أجمع أغلبهم على قياسية وزن (تَفْعَال) – كما ذكرنا آنفا –، وتابعهم على ذلك أغلب الدارسين المحدثين [40].

2- على الرغم من أن سيبويه لم يصرح في نصه بقياسية (تَفْعَال)[41]، نجد أن القدماء الذين جاءوا بعده فهموا قصده فصرحوا بقياسيته [42].

3- وضع سيبويه معيارًا يقضي بقياسية الصيغة أو سماعيتها مستندًا إلى الواقع اللغوي، وربط ذلك بكثرة الاستعمال وقلته، إذ قال:

"فإنما هذا الأقل نوادرُ، تُحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه"[43].

أي إنّه ربط بين كثرة الاستعمال والقياس، وبين قلة الاستعمال والسماع.

فكلما كانت الصيغة أكثر استعمالاً في التداول الكلامي، استند إليها في القياس، في حين يؤدي قلة استعمالها إلى السماع.

وعلى هذا الأساس ذهب أغلب القدماء إلى قياسية (تَفْعَال) استنادًا إلى كثرة استعمالها [44].

وقد أثبتت الإحصائيات التي أجراها بعض الباحثين المحدثين، في المعاجم العربية القديمة كثرة استعمالها في كلام العرب [45].

وعلى الرغم من أن كثرة استعمال (تَفْعَال) في التداول اللساني العربي، رفض الرضي أن يكون قياسًا مطردًا [46].

في حين أشار ابن عصفور (ت 669هـ) والعيني، إلى أنَّه قياس مطرد، إنْ دلَّ على التكثير والمبالغة [47].

ويبدو أن كثرته لم تكن حجة عند الرضي، ليكون قياسًا مطردًا، إذ لم يكن مقتنعًا بكثرة تداوله في اللسان العربي، وهو بذلك خالف القياس الذي وضعه علماء العربية القدماء، إذ أورد السيوطي (ت 911هـ) نصًا لأبي حيان (ت 745هـ) يدلُّ على ذلك، جاء فيه: "إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"[48].

وهذا أمر أيَّده د. إبراهيم أنيس بقوله: "فكرة الكثرة والشيوع لم تكن محددة في أذهانهم تحديدًا واضحًا، فإذا أظهر لأحد علمائهم أن ظاهرة ما قد ورد لها عن العرب قدر من الأمثلة أو الشواهد، وبدا له أن هذا القدر يكفي لاعتبار هذه قياسية نادى بقياسيتها، على حين أن عالمًا آخر كان يرى هذا القدر غير كافٍ، ويقول بسماعية تلك الظاهرة"[49].

4- وعي الأقدمون أنَّ استعمال المصدر (تَفْعَال) الذي بني أساسًا على الفعل الثلاثي الدال على التكثير، يدلُّ على القياس الصحيح، وبلوغه مستوى الصواب في التداول الكلامي، إذ "يقال: التَّلعاب، ولا يقال: التَّلعيب"[50].

ورفضوا أن يكون مجيء (تَفْعَال) من (فعَّل) المشدد العين، وحددوا ذلك الرفض بامتناع الناطق أداء تلك الصيغة المخالفة للمتفق عليه بين علماء اللغة، وعدم سماع المتلقي الصورة النطقية لتلك الصيغة، وقد نصّ المرادي (ت749هـ) على ذلك بقوله: "لو كان التَّفْعَال مصدرًا لفَعَّل المشدد لسُمع فيه: التَّلْعِيب"[51].

- **معانٍ وأحكام في وزني (تَفْعَال) و (تِفْعَال):**

يُعد المعنى الصرفي حقلاً دلاليًّا يندرج تحته طائفة من الأوزان الصرفية، وكل وزنٍ يندرج تحته عدد من المفردات بمعانيها المعجمية [52].

وحين ندقق في نص سيبويه الذي جاء فيه: "هذا باب ما تكثِّر فيه المصدر من فَعَلت فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر، كما أنَّك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلْتُ حين كثَّرت الفعل. وذلك قولك في الهَذْر:

التَّهْذَار، وفي اللَّعب: التَّلْعاب، وفي الصَّفْق: التَّصفاق، وفي الرَّد: التَّرداد... وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ، ولكن لمَّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بينت فَعَلْتُ على فَعَّلْتُ"[53]، نجد أن (فَعَل) أقل دلالة من (فَعَّل)، فزيادة الصوت في عين الفعل أدت إلى زيادة المعنى الدلالي.

وبناءً على هذا تأسست قاعدة عامة عند الأقدمين، تنصّ على أن (زيادة المبنى دليل على زيادة المعنى)[54].

ويصدق هذا على المصدر (تَفْعَال) الذي زيدت فيه التاء والألف على (فَعَل)، فأسهمت هذه الإضافة في زيادة المعنى "بأن زِيدَ فيه زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره.... وذلك قولك في الهَدْر: التهدار... فالتَهْدَارُ: الهَدْرُ الكثير، وقالوا في اللَّعب: التَّلْعَاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق... فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على (فَعَلَ) لكن لما أردت التكثير عدلت عن مصادرها، وزدت فيها ما يدل على التكثير؛ لأنّ قوة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى... فهي مصادر جرت على غير أفعالها"[55].

ونقل علماؤنا القدماء رأيًا للكوفيين وخاصة الفرَّاء، ألمح إلى التشابه بين (تَفْعَال) و (تَفْعِيل)، إذ "يجعلون التّفْعَال بمنزلة التفعيل"[56].

ولو دققنا في دلالة الوزنين لوجدنا: أنَّ الوزنين يشتركان في دلالتهما على التكثير[57].

وعلى هذا يتقاطع الوزنان في المعنى، لذلك يمكن أنْ نَعُدَّ هذين الوزنين مثالاً من أمثلة ما يسمى في الدرس الصرفي الحديث بـ(ترادف الأبنية)، ويراد بهذا الترادف: "أنّ وزنًا معينًا يحمل المعنى نفسه الذي يحمله وزن آخر"[58].

ولما كان معنى الوزنين واحدًا، استدعى تلاقيهما في هذا المعنى تخصيص الدلالة لكلِّ وزن منهما؛ وذلك أن "اللغة لا تقبل وجود صيغتين تدلان على المعنى نفسه، ولكنها سرعان ما تكسب إحداهما ظلالاً دلالية تجعلها مخالفة في بعض الأوجه للصيغة الأخرى، ومن ثَمَّ تصبح إمكانية التعبير عن المعاني الدقيقة ميسرة وممكنة، ومن ثَمَّ تعبر اللغة عمّا تريد بدقة، وبشمول معًا، وهما سمة للغة الفاعلة"[59].

وبناءً على ذلك جعل الصرفيون وزن (تَفْعَال) دالاً على معنى "تكثير الفعل والمبالغة فيه"[60]، ووزن (تَفْعِيل) لا يذكر له غير معنى "التكثير والتوكيد"[61]؛ بسبب أن الفعل الذي بُني عليه – أي فَعَّل – يدلُّ على التكثير غالبًا [62].

أمّا الوزن (تِفْعَال) – بكسر التاء – فقد أشار سيبويه إلى حضوره في صيغتين هما التِّبْيَان والتِّلْقاء، حين قال: "وأمَّا التِّبْيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنهُ بُنَى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرِّئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلُها من ذلك فتحوا التاء، فإنَّما هي من بَيّنتُ... ونظيرها التِّلْقاءُ، وإنما يريدون اللُّقْيان"[63].

وقد اختلف القدماء من علماء العربية في هاتين الصيغتين، وأنتج هذا الخلاف رأيين:

1- أنَّهما اسمان وضعا موضع المصدر[64]، وجاء دليلهم من أنَّ "التِّفْعَال ليس بتكثير، ولم يسمع في المصادر إلاّ في "التِّلْقَاء والتِّبْيَان" وإنما هو في الأسماء، وليس بالكثير فيها... ولم تستعمله العرب للمبالغة، وليس زيادته لهذا القصد، كما أنّ الزيادة في "الرِّئمان" ليس لهذا القصد"[65].

2- أنَّهما مصدران [66].

وفي حقيقة الأمر لو كان الوزن (تِفْعَال) يدلّ على معنى المصدرية كما في (تَفْعَال)، لأدى ذلك إلى وحدة الوزنين، فاختلاف الوزنين في المعنى الصرفي للفظتين (تِبْيَان) و (تِلْقَاء) مع وزن (تِفْعَال) يجعل أمر قبولهما مصدرًا مسألة فيها نظر؛ لأنَّ ذلك لا يحقق (أمن اللبس)؛ إذ "العربية بألفاظها وتراكيبها المختلفة تهتمُّ اهتمامًا بالغًا بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاءٍ تامّينِ، لا تشوبهما شائبة من شوائب اللبس أو الغموض... لأنَّ اللغة المُلبسة لا تصلح أنْ تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب"[67].

وما يسند ذلك أن فتح التاء في تَفْعَال، وكسرها في تِفْعَال هو للتفريق بينهما، إذ عدل عن الوزن الأوَّل إلى المخالفة في الوزن الثاني، ويمكن تحليل ذلك مقطعيًّا.

تَفْعَال: ت َ ف / ع ً ل/

مخالفة

تِفْعَال:/ ت ِ ف / ع ً ل/

نرى أن ما حدث في الوزنين، هو أن حركة التاء خرجت في الوزن الأوَّل إلى الكسر في الوزن الثاني فخالفت حركة العين وهي الألف الطويلة [68]، وتسمى هذه المخالفة فيه بـ(المخالفة المنفصلة)[69]؛ بسبب وجود الفاصل الصامتي – الفاء الساكنة – بين الصائتين الكسرة والألف الطويلة.

وتغير فتحة التاء إلى كسرة يجعل وزن التِّفْعَال شاذًا [70]، إن دلَّ على المصدر؛ بسبب أن "المصادر كلها على "تَفْعَال" بفتح التاء، وإنما تجيء تِفْعَال في الأسماء"[71].

نلحظ أن المخالفة حققت أمرين:

1- جعلت وزن (تَفْعَال) لا يلتبس بوزن (تِفْعَال).

2- أنّ اختلاف هذين الوزنين في حركة التاء يسوغ لنا أن نبني هذه المخالفة على أساس المعنى الصرفي، فقد أكد د. أحمد مختار عمر القيمة الدلالية للمخالفة، بقوله: "المخالفة... تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات... وسهولة التفريق بين المعاني"[72].

وقد وردت الصيغتان (تِبْيَان) و (تِلْقَاء) في القُرآنِ الكريم، إذ وردت صيغة (تِبْيَان) مرة واحدة [73]، في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: 89].

وتشير دلالة (تِبْيَان) في الآية الكريمة إلى العموم الذي أُريد به الخصوص[74]، أي "تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها"[75].

فالدلالة العامة التي خرجت إليها (تِبيان) هي الشمول، لكنّها خصصت للدلالة على الأمور التي تتعلق بالعلم والدِّين[76].

أمّا صيغة (تِلْقَاء) فوردت ثلاث مرات [77]، في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ [الأعراف: 47]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾ [يونس: 15]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: 22].

وحين رجعت إلى كتب التفاسير لأتابع معنى (تِلْقاء) في السياق القرآني الذي وردت فيه، وجدت الآتي:

1- التماثل المعنوي بيد دلالتها في الآيات الثلاث، إذ دلّت على الجهة [78].

2- النصب على الظرفية في الآيتين الأولى والثالثة [79].

وأما الآية الثانية فجاءت مجرورة، إذ إنها دلّت على "الظرفية المجازية، والجر بمن لا يخرج الظرف عن ظرفيته"[80].

ولم يظهر في هذه المعاني التي تقدم ذكرها آنفًا، أن الصيغتين تدلان على الكثرة والمبالغة.

وبناءً على هذا، تكون (تِفْعَال) هي الاسم، و (تَفْعَال) هي المصدر.

وقد وردت أمثلة على وزن (تِفْعَال) عند الأقدمين، ويعد معجم (جمهرة اللغة) أقدم من ذكر مجموعة أمثلة من الأسماء على هذا الوزن.

لذلك حاولت أن أقابلها مع الألفاظ التي ذكرت بعده في هذا الوزن؛ لمعرفة كثرة استعمالها الذي يدلّ على اتساع تداولها عند الأقدمين، وقلة استعمالها الذي يدلّ على ضيقها في هذا التداول، قال ابن دريد (ت 321هـ): في "باب ما جاء على تِفْعَال: رجل تِكْلام: كثير الكلام، ورجل تِلْقام: عظيم اللَّقْم، ورجل تِمساح: كذّاب، وناقة تِضراب: قريبة العهد بقَرع الفحل، وتِمراد: بيت صغير يتخذ للحمام يبيض فيه، والتِّلفاق: ثوبان يخاط أحدهما بالآخر، وهو مثل اللِّفاق، وتِجْفَاف: معروف، وهو ما جُلِّل به الفرس في الحرب من حديد أو غيره، وتِمثال: معروف، وتِبيان، وهو البيان، وتِلقاء: قِبالتَك، ومرّ تِهواء من الليل، أي قطعه، وتِعشار: موضع، وتِبراك: موضع، وتِنبال: رجل قصير لئيم، وتِلعاب: كثير اللعب، وتِقصار: مِخنقة تطيف بالعُنُق، وحكى اللحياني تِعمار، وهو ضرب من الحُلِي، وهو القلادة"[81].

و(تِعمار) التي أوردها ابن دريد عن اللحياني (ت 220هـ)، تجاهل الآخرون ذكرها [82].

وأورد السيرافي (ت 368هـ) (تِرباع)[83]، وذكره بعده ابن القطاع (ت515هـ)[84]، وابن يعيش (ت 643هـ)[85].

وذكر ابن خالويه (ت 370هـ) (تِيْفَاق)[86]، وذكرها بعده ابن القطاع [87].

وذكر ابن القطاع تِفْرَاج، وتِنْضَال، وتِسْخَان، وتِرْعَاب، وتِكْذَاب، وتِيْمَار[88]، فلم يذكرها بعده ابن يعيش والرضي [89].

ويظهر أنَّ مجموعة الأمثلة التي ذكرها ابن دريد في نصه الذي ذكرناه آنفًا، رددت أغلبها بعده [90]، في حين أن الصيغ الجديدة التي أنفرد بعضهم بذكرها – كما مرَّ آنفًا – لم يرددها بعدهم إلاّ قلة من الأقدمين.

وأرى أن شيوع الأمثلة على وزن (تِفْعَال) التي أوردها ابن دريد ورددها من جاء بعده، يعود إلى أنَّ تداولها في اللسان العربي فاق شيوع الأمثلة الأخرى.

واللافت للنظر في معاني صيغ الأسماء التي وردت عند الأقدمين على (تِفْعَال) اشتراك صيغها على هذا الوزن في أنماطها الدالة على الاسم، أي إنَّ القاسم المشترك بينها هو وحدة الوزن.

وأشار الأقدمون من علماء العربية إشارة واضحة إلى استعمال اللفظ الواحد للدلالة على أكثر من معنًى، واصطلحوا على هذا المفهوم بـ(المشترك اللفظي)[91].

ويقترب هذا المعنى من مفهوم سماه بعض الدارسين المحدثين بـ(الاشتراك الصرفي) وعرفوه بأنه: "اشتراك أكثر من معنًى صرفيٍّ في صيغة صرفية واحدة، وهي خارجة عن السياق"[92].

وأرى أن مصطلح (الاشتراك اللفظي) يدلّ على العموم فمسائل الصرف كثيرة، والتخصيص يجعل المفهوم محددًا.

وبناءً على ذلك أجد أنَّ مصطلح (اشتراك الأبنية) أفضل من المصطلح السابق؛ لأن ذلك يخصص الدراسة ويجعله مفهومًا عند دارسيه.

وبعد أنْ دققت الأمثلة المذكورة على وزن (تِفْعَال) في أقوال الأقدمين، وجدت أنها أقرب إلى ظاهرة المشترك؛ لذا رأيت أنَّ هذا الاشتراك يأتي على قسمين:

1- اشتراك أكثر من معنًى في صيغة تِفْعَال:

تشير مجموعة من الأمثلة إلى اشتراك صيغة (تِفْعَال) في معانيها المتعددة للأنواع الدالة على الاسم، وهي:

أ- ما دلَّ على معنى صفة المبالغة، ومثال ذلك: "رجلٌ تِلْقَام: عظيم اللَّقْم"[93].

ب- ما دلَّ على معنى الصفة المشبهة، مثال ذلك: "تِفْرَاج: للجبان"[94]، وقد أشار السيوطي إلى أنَّها دلّت على الصفة بقوله: "تِفْعَال... صفة تِفراج، وقيل لا يثبت تِفْعَال صفة والصحيح إثباته"[95].

ومن أمثلة ذلك أيضًا: "تِنْبَال: رجل قصير لئيم"[96].

ج- ما دلّ على اسم العلم: ومن أمثلة ذلك اسم العلم المفرد للإنسان: "تِرْعام: اسم شاعر"[97].

د- ما دلّ على اسم جنس مفرد: مثال ذلك: "تِمْساح: للدابة المعروفة"[98].

هـ- ما دلّ على أسماء المواضع: مثال ذلك: "تِبْرَاك وتِعْشَار، وتِرْباع: مواضع"[99].

2- اشتراك معنيين في صيغة (تِفْعَال):

وقد كانت حصة الأمثلة منها عند الأقدمين مثالاً واحدًا، هو: "تِمْسَاح: من دوابّ الماء معروف، ورجل تمساح أيّ كذّاب"[100].

فـ(تِمْسَاح) تحتمل معنيين خارج السياق، لكنَّها في السياق تحمل معنًى واحدًا.

وقد ذكرت أمثلة تدل على الكثرة منها تِلْعَاب [101]، وتِكْلاَم [102]، وتِقْوَال [103].

وفي حقيقة الأمر أنَّ هذه الصيغ التي بنيت على (تِفْعَال) في دلالتها على الكثرة لا يأمن من التباسها بـ(تَفْعَال)، فإذا كان هناك قاسم معنوي مشترك بين الصيغتين فكيف تميز بينهما؟

والإجابة تكمن في أمرين، هما:

1- عدول صيغها من المعنى الوظيفي الدّال على الاسم إلى معنًى وظيفي آخر دلَّ على الوصف بالمصدر، إذ إنّ "المبنى الواحد تتعدد معانيه خارج السياق، وهذا التعدد يكون في الصرف على مستوى المعنى الوظيفي"[104].

وهذا ما يشير إليه السيوطي في نصه الذي يقوم على هذه الفكرة، إذ قال: "أمَّا رجل تِلقامة ونحوه فمن الوصف بالمصدر"[105].

2- أنّ دلالة الصيغ الثلاث هو الكثرة، ولو أردنا المبالغة فيها، ألحقنا فيها التاء، ونستدلّ على ذلك بقول ابن دريد: "وكلّ ما كان من هذا الباب مما تدخله الهاء للمبالغة فهو معروف لا يتجاوز إلى غيره نحو تِكْلاَمة، وتِلْعَابة، وتِلْقَامة، وما أشبهه"[106].

في حين أن ما صيغ على (تَفعال) يدل في ذات الوزن على الكثرة والمبالغة – كما ذكرنا آنفًا –.

- **التوهم الصوتي الصرفي في أداء الصيغتين (تَفْعَال) و (تِفْعَال) قديمًا وحديثًا:**

التوهم لغةً: يأتي بمعنى الغفلة، والغلط، والسهو [107].

تنبه علماؤنا القدماء على ما يقع فيه الناطق العربي من انحرافات "خالفت بها الاستعمال العربي الموروث عمَّن أُخِذَت عنهم اللغة الشريفة، وسواءٌ في ذلك ما أصاب كلماتها من تغيير في البِنية أو التصريف أو الاشتقاق، وما أصاب تراكيبها من تغيير قد يُخِلُّ بتأدية المعاني المرادة"[108].

وعدّت هذه المخالفات أخطاء لغوية؛ وذلك لأن "الصواب اللغوي... [هو] الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، ويأخذ من هذا ضمنًا أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف الجماعي"[109].

وبرزت مصطلحات كثيرة اختصت دلالتها بالأخطاء، منها: اللحن، والغلط، والسهو، والهفوة، والأوهام، وزلة اللسان [110].

وقد سميت ما أردت تحليله بـ(التوهم الصوتي الصرفي)؛ لتمييز الخطأ الذي يجمع بين المستويين الصوتي والصرفي من سواهما من الأخطاء في المستويات اللغوية الأخرى.

ويعدُّ الصرف أكثر العلوم اللغوية حظًّا في الخطأ، إذ لم يأمن الصرفيون من اللبس والخطأ فيه، فقد نصّ ابن عصفور على ذلك بقوله: "والذي يدلّ، على غموضه، كثرة ما يوجد من السقطات فيه، لِجِلَّة العلماء"[111].

وبعد أنْ دققت في كتب التصحيحات القديمة، وجدت أنَّ التوهم حدث في أداء الناطق لصيغ الأسماء التي جاءت على (تَفْعَال)، فنطقها (تِفْعَال) – بكسر التاء–، ويمكن حصر هذا التوهم الذي حدث في التداول اللساني، بالآتي ذكره:

1- نطق بيت شعر: فمن أمثلته ما قاله ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) بنص جاء فيه: "ومما يطَّرد فيه غلطُهم: كسر التاء من التَّفعال أينما وقع من الكلام. كقول كثير:

وإنـي وتَـهْـيَـامـي بـعـزّة بَـعْـدَمـا تـخـلّـيـتُ مِـمَّـا بَـيْـنَـنَـا وتَـخَـلَّـتِ

وقول مُعقِّر البارقي:

فألْقَت عَصـا التَّسْـيَارِ عنها وخيمت بـأَرجـاء بِيض المـاءِ بيضٌ حوافرُه

وقال آخر:

وزُمَّت لتَرْحَال الأحِبَّة نُوقُها

ينشدونه: التِّسْيَار، والتِّرْحَال، والتِّهيام، بكسر التاء.

والصواب: الفتح في جميع هذا النوع من المصادر، كالتَّعْدَاد، والتَّسْآل... فأمَّا الأسماء فتأتي كثيرًا على تِفْعَال بالكسر، نحو: تِبراك، وتِقصار اسم قلادة"[112].

2- ما تداوله الناطقون في كلامهم اليومي: فمن أمثلة ذلك ما نصّ عليه الحريري (ت 516هـ) بقوله: "يقولون في مصدر ذَكَرَ الشيء: تِذْكار بكسر التاء، والصواب: فتحها كما تُفْتح في تَسْآل، وتَسْيَار، وتَسْكَاب، وتَهْيَام"[113].

3- قراءة الصِيغة في ضمن النص المكتوب: ومن أمثلتها ما رواه ابن هشام اللخمي (ت 577هـ) عن أبي بكر بن العربي (ت 543هـ) أنَّه "قال: كنتُ أقرأُ (إصلاح المنطق) ببغداد على أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، فتجاذبنا طرفًا من الحديث، فقال لي: كنتُ أقرأ أوَّلَ تعليمي (الخُطبَ) لابن نُباتة ببغداد على أبي عبد الله ابن الوَنيّ، اللغوي النحوي، الإمام في الفرائض، فوصلت إلى قوله: "وتَذْكارهم، يُواصِلُ مُسْتَبَلَّ العبراتِ"، وقرأته بخفض التاء، فردَّ عليَّ وقال: (تَذكارهم، بفتحها، لأنّه ليس في كلام العرب تِفْعَال إلاّ التِّلْقاء والتِّبْيان)، وذكر أسماءً قلائلَ"[114].

نلحظ من هذه النصوص الثلاثة، الآتي ذكره:

1- أنَّ استعمال صيغة تِفْعَال بدلاً من تَفْعَال في الأمثلة المذكورة آنفًا، مبني على التوهم؛ أي تصور الناطق هيأة (تِفْعَال) هي المقصودة لمنطوقه.

وسبب هذا التوهم بين الصيغتين؛ التماثل بين الأصوات المُشَكّلة لوزنيهما الصرفي إلاّ في صائت التاء القصير، الذي به تنماز صيغة تَفْعَال من تِفْعَال، فصيغ الأسماء التي جاءت على تَفْعَال بكسر التاء خضعت لتأثير صيغة تِفْعَال وهيمنت عليها.

2- أن التوهم الذي حدث في أداء صيغة تَفْعَال هو توهم صوتي تمثل في استبدال كسرة التاء بفتحتها، فاستدعى هذا الأمر إلى اختلاف الصيغتين شكلاً ونطقًا.

ونَجَمَ عن هذا التوهم الصوتي توهم صرفيّ، فتغيرت بذلك دلالة صيغة (تِفْعَال) فأصبحت تدل على المصدرية، فالسياق يستدعي استعمال صيغة (تَفْعال) الدالة في معناها على الكثرة والمبالغة – كما ذكرنا آنفًا – إذ "تعبر اللغة عن كلِّ معنى صرفي بصيغة أو صيغ خاصة... ويكون الخلط بينها على وجه الخطأ مفسدًا للمعنى محوّلاً له عن جهته"[115].

وعلى هذا نجد أنَّ هذا التوهم الذي رصده المصححون الأقدمون نابع من نفي المعنى الوظيفي للصيغ التي جاءت على وزن (تَفْعَال)، مثل: تَسْيار، تَرْحَال، تَذْكار، واستعمال صيغة أخرى تماثلها إلاّ في الصائت القصير الفتحة، وهذا ما لا يستدعيه السياق، إذ إنَّ "المعنى وظيفة المبنى، ويكون المبنى عنوانًا تندرج تحته العلامة"[116].

3- أنَّ الخطأ الذي أشار إليه ابن هشام اللخمي في نصه الذي ذكرناه آنفًا، لم يخص المنطوق فحسب، بل حدث في نطق المكتوب، وهذا يعني أن التوهم في قراءة فتحة التاء في (تَذْكار) كسرة تعدّ بنية مرفوضة في معناها الوظيفي؛ لمخالفتها الوظيفة التي وضعت لها من علماء الجماعة اللغوية.

ونلحظ أن هذا التوهم أصاب بعض علماء اللغة، إذ حدث تواصل متفاعل بين عالم لغة وقع في دائرة اللبس، ومستقبل وهو عالم لغة أيضًا عمل على أداء وظيفته في التنبيه على هذا اللبس والغموض الذي وقع فيه المتكلم لمخالفته العرف اللغوي.

وأرى أن هذا التوهم في النص الذي ذكره اللخمي في نطق الصيغة المكتوبة؛ يعود لسببين:

1- المشكلة الكتابية وتتمثل في خلو حروف بنية الصيغة من الحركات، إذ إن "غياب الحركات القصار في الكتابة أحيانا، الأمر الذي نتج وينتج عنه الخلط في كلم العربية، والوقوع في الزلل والخطأ"[117].

فإهمال وضع حركة الفتحة على تاء الصيغة (تَذكار)؛ كان سببًا في حدوث التوهم لدى القارئ فظنَّها (تِذْكَار) بكسر التاء.

2- اختلاف المعرفة اللغوية التفصيلية في استعمال صيغة (تَفْعَال) للمصدر، و (تِفْعَال) للاسم، معنًى وبناءً.

ونستدل على هذا باستفهام علماء اللغة بعضهم بعضًا في استعمال الصيغتين (تَفْعَال) و (تِفْعَال)، فـ"الاستفهام لا يكون إلاّ لما يجهله المستفهم أو يشك فيه، وذلك أنّ المستفهم طالب لأن يفهم"[118].

فقد نصَّ أبو حيان التوحيدي (ت 412هـ) على ذلك في إجابته عن مخزون حفظه للصيغ التي جاءت على تَفْعَال و تِفْعَال، إذ قال: "فلما عدتُ إلى المجلس قال: [أي: الوزير أبو عبد الله العارض][119].

ما تَحفظ في تَفْعَال وتِفْعَال، فقد اشتبها؟ وفَزِعتُ إلى ابن عُبيد الكاتب فلم يكن عنده مقنع، وألقيتُ على مِسكويه فلم يكن فيها مطلع؛ وهذا دليلٌ على دُثور الأدب، وبَوار العلم والإعراض عن الكَدْح في طلبه"[120].

فضلاً على ما نقله السيوطي لنص جاء فيه: "قال أبو سعيد الضرير: قلت لأبي عَمْرو: ما بين تِفْعَال وتَفْعَال؟ فقال: تِفْعَال اسم، وتَفْعَال مصدر"[121].

نلحظ مما تقدم ذكره آنفًا، أن التوهم الذي أصاب القارئ في نطقه (تِذْكَار) بدلاً من (تَذْكَار)؛ كان سببه أن القارئ لم يتهيأ له الفهم المناسب للتمييز بين (تَذْكَار) و(تِذْكَار) معنًى وبناءً، إذ "القراءة في العربية حالةُ استدعاء للفهم، الأمر الذي يعني أنَّ حالة القراءة حالةُ تدبُّر في المقروء، وهو الأمر الذي يجعل فعلَ القراءة فِعلَ تفاعلٍ مع المقروء، فلا يكون القارئ مؤدِّيًا من غير فَهْمٍ"[122].

وعلى الرغم من هيمنة تِفْعَال على تَفْعَال في التداول العربي القديم، ما يزال هذا التوهم ممتدًّا في عربيتنا اليوم، ومن أمثلة ذلك لفظة (التَّعْدَاد)، فقد ذكرها د.نعمة العزاويّ، – كونها مثالاً واحدًا أورده على هذا التوهم – في (معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء)، إذ قال: "التَّعْداد: يهم بعض المعاصرين فيوردون المصادر التي على زنة (تَفْعَال) بكسر التاء، في حين أن جميع المصادر مفتوحة التاء عدا مصدرين اثنين هما (تِلْقَاء) و (تِبْيان). فيقال: (تَطْواف) و (تَذْكَار) و (تَجْوَال) و (تَعْدَاد) و (تَسْكَاب) ونحوها"[123].

نلحظ أن قوله: "يهم بعض المعاصرين": يعني أنَّ المعيار الذي اعتمده في التخطئة هو (الوهم)، مستندًا إلى الاستعمال اللغوي القديم الذي دونته كتب اللغة.

فالأصل هو التَّعداد على وزن (تَفْعَال) للدلالة على الكثرة والمبالغة – كما ذكرنا آنفًا –، أمَّا استعمال (التِّعْدَاد) الذي لا ينطبق مع الأصل الذي نصت عليه المدونة اللغوية، فهو التوهم.

ويبدو أن كتب التصحيح الحديث اتخذت الاستعمال القديم معيارًا للتوهم الصوتي الصرفي الذي أصاب الناطق العربي في استعماله صيغة (تِفْعَال) بدلاً من (تَفْعَال)[124]، مخالفًا بذلك الوظيفة التي نسجت من أجلها (تَفْعَال).

وبعد هذا الذي عرضناه آنفًا، يمكن أن نعرِّف التوهم الصوتي الصرفي في حدود موضوع بحثنا بأنه: أداء استعمالي بين صيغتين تأتيان على وزنين مختلفين (تَفْعَال وتِفْعَال)، تشابها في صورة حروف الوزن ما عدا صائت التاء، فسبب نطق الصيغة على وزن تِفْعَال بكسر التاء بدلاً من تَفْعَال، اضطرابا فيها أبعدها عن المعنى المقصود، لعدم مراعاة الناطق السياق.

الخاتمة

بعد أنْ قدمت الدراسة (قراءة صرفية في الوزنين تَفْعَال وتِفْعَال) ندون أهم النتائج التي توصلت إليها، ويمكن إجمالها بالآتي ذكره:

1- حاولت هذه الدراسة عقد موازنة بين ما ذكره الكوفيون والبصريون من آراءٍ حيال الوزنين (تَفْعَال وتِفْعَال) فكانت نتائجها:

أ- قبول مقولة الكوفيين بأن التَّفْعَال (الفرع) مشتق من التَّفْعِيل (الأصل)، فهو توليد جديد من أصل بطريقة إبدال الألف بالياء، واستندت هذه المقولة إلى قضيتين: الأولى: تأريخية، والثانية صوتية.

ب- أكدت صحة كلام البصريين أنَّ التَّفْعَال مصدر بُني على (فَعَل) المخفف العين، وليس مبنيًّا على (فَعَّل) المشدد العين كما رآه الكوفيون.

وثبتت هذه النتيجة عبر الآتي:

- ثقل المقطع / ـِ ي / في تَفْعِيل، وخفة المقطع / ـَ ا / في تَفْعَال فناسب الثقل في (فَعَّل) المقطع الأوَّل، والخفة في (فَعَل) المقطع الثاني.
- تحول (فعَّل) المضعف العين إلى المصدر (تفعيل) بالمخالفة للتخلص من أحد المضعفين.
- مناسبة الفعل (فَعَّلَ) الذي يدلّ على حدوث تكرار الفعل، والثقل، المصدر (تَفْعِيل)، في حين أن الفعل (فَعَل) يخلو من حدوث تكرار الفعل، والثقل، فناسبه المصدر (تَفْعَال).

2- استند قول الأقدمين بقياسية (تَفْعَال) إلى استحسانها في التداول الكلامي، وكثرة استعمالها وترددها على الألسنة، وبلوغها مستوى الصواب الصحيح.

ونظر الرضي إلى أن كثرة استعمالها ليس دليلاً على قياسيتها، وهو بذلك خالف بناء القياس على كثرة الاستعمال.

3- استند المحدثون لقياسية (تَفْعَال) إلى رأي الأقدمين، فمنهم ذهب إلى كثرة استعمالها، ومنهم ذهب إلى رأي الزمخشري.

4- ذهب قسم من المحدثين إلى سماعية (تَفْعَال)؛ كونها مصدرًا للفعل الثلاثي المخفف العين، وهو رأي لا دقة فيه؛ لأنَّ السماع ورد فيها في الفعل غير الثلاثي (فعَّل) وهو رأي الكوفيين.

5- لم ينص سيبويه على التصريح بقياسية (تَفْعَال)، لكنَّ العلماء الذين جاءوا بعده من قدماء ومحدثين فسروا نصه فصرحوا بقياسيتها.

6- فسَّرت هذه الدراسة مقولة الكوفيين المتداولة في تراثنا الصرفي من أنَّ (التَفْعَال بمنزلة التفعيل)، فاتضح أن الوزنين يتقاطعان في الدلالة على معنى التكثير، وينتميان إلى ما يسمى في الدرس الصرفي بـ(ترادف الأبنية)، وقد استدعى تلاقيهما إلى تخصيص الدلالة لكلٍّ منهما فجعل الصرفيون (تَفْعِيل) للدلالة على التكثير، و (تَفْعَال) لتكثير الفعل والمبالغة فيه.

7- أكدت هذه الدراسة أنَّ معنى المصدر (تَفْعَال) بعيد عن معنى الصيغتين (تِبْيَان وتِلْقَاء) في القُرآنِ الكريم، فدلَّ ذلك على أنَّ (التَّفْعَال) هو الاسم، و (التِّفْعَال) هو المصدر، الأمر الذي حقق أمن اللبس بينهما.

8- بينت هذه الدراسة أن مجموعة صيغ الأسماء على (تِفْعَال) التي أوردها ابن دريد في معجم الجمهرة تردد ذكرها من بعده ترددًا يفوق تردد الصيغ التي انفرد بعضهم بذكرها.

9- وضحت هذه الدراسة قصور بعض المحدثين في استعمالهم مصطلح (الاشتراك الصرفي) ورجحت أن يُعدلَ إلى مصطلح (اشتراك الأبنية) لأنه يخصص الدراسة الصرفية.

10- أكدت هذه الدراسة أنَّ اشتراك صيغ الأسماء على وزن (تِفْعَال) يأتي على نوعين:

الأوَّل: اشتراك أكثر من معنًى للأنواع الدالة على الاسم كصفة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم العلم، واسم الجنس، واسماء المواضع.

والثاني: اشتراك معنيين فحسب.

11- كشفت هذه الدراسة أنَّ التوهم الصوتي الصرفي حدث في أداء الناطق العربي للصيغ التي جاءت على (تَفْعَال) فنطقها (تِفْعَال) بكسر التاء، سواء أكان نطقًا في بيت شعر أم في تداول الناطقين اليومي أم في قراءة الصيغة في ضمن النص المكتوب.

الهوامش:

(1) شرح الشافية، الرضي: 1/ 167.

(2) علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: 381.

(3) ينظر: شرح المفصل: 4/ 67، وشرح الشافية: الرضي: 1/ 167، والكناش في فني النحو والصرف: 1/ 324.

(4) مدخل إلى نحو اللغات السامية المُقارن: 139.

(5) ينظر: الكتاب: 4/ 115، و 167، وشرح الملوكي في التصريف: 384- 385، وشرح الشافية: الرضي: 1/ 24.

(6) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: 51- 52، وعلم الأصوات العام: 132، وعلم الأصوات النحوي: 371.

(7) شرح الملوكي في التصريف: 410.

(8) ينظر: علم الأصوات النحوي: 371.

[9] ينظر: الكتاب: 4/ 435- 436.

[10] ينظر: علم الأصوات: 466، وعلم أصوات العربية: 188، والتفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: 109.

[11] الكتاب: 4/ 167.

[12] ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 500، وفتح الأقفال وحل الإشكال: 194، ومفتاح الأقفال ومزيل الإشكال: 634.

[13] عنقود الزواهر في الصرف: 362- 363.

[14] ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، ومفتاح الأقفال ومزيل الإشكال: 634.

[15] شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، وينظر: التبصرة والتذكرة: 2/ 770، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1/ 304.

[16] شرح الشافية: الرضي: 3/ 235.

[17] جهد المقل: 181.

[18] علم الأصوات النحوي: 85.

[19] بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي – المماثلة والمخالفة: 149.

[20] في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: 284.

[21] مرشد الغناء، شرح البناء: 170.

[22] بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية: 127.

[23] إعجاز الكلمة القرآنية بين البلاغة والأسلوبية: 75.

[24] الخصائص: 2/ 155.

[25] ينظر: فقه اللغة العربية: 53.

[26] دقائق التصريف: 48.

[27] المثل السائر: 1/ 81.

[28] شرح الشافية: الجاربردي: 1/ 299- 300.

[29] شرح المراح في التصريف: 40- 41.

[30] شرح الشافية: زكريا الأنصاري: 1/ 300.

[31] ينظر: شرح الشافية: الرضي: 1/ 167.

[32] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، 500، وحاشية الصبان: 2/ 466.

[33] فتح الأقفال وحل الإشكال: 194.

[34] الكتاب: 4/ 84.

[35] أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 168.

[36] المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: 94.

[37] ينظر: مسائل لغوية في مذكرات معجمية: 64- 65.

[38] ينظر: الاشتقاق: 235.

[39] ينظر: المهذب في علم التصريف: 262- 263.

[40] ينظر: الصرف الواضح: 125، ومسائل لغوية في مذكرات معجمية: 64، والاشتقاق: 235، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا: 121– 122.

[41] ينظر: الكتاب: 4/ 83– 84.

[42] ينظر: شرح لامية الأفعال: 190، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 500، ومفتاح الأقفال ومزيل الإشكال: 637.

[43] الكتاب: 4/ 8.

[44] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 500، وشرح الشافية: الجابردي: 1/ 300، وشرح الشافية: زكريا الأنصاري: 1/ 300.

[45] ينظر: مسائل لغوية في مذكرات معجمية: 6– 63، والمصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: 94– 95.

[46] ينظر: شرح الشافية: الرضي: 1/ 167.

[47] ينظر: المقرب: 2/ 133، وشرح المراح في التصريف: 40– 41.

[48] همع الهوامع، 4/ 49.

[49] من أسرار اللغة: 13، وينظر: طرق تنمية الألفاظ في اللغة: 18.

[50] شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، وينظر: التبصرة والتذكرة: 2/ 770.

[51] شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1/ 304.

[52] ينظر: مكونات النظرية اللغوية بين الدراسة والتطبيق: 54.

[53] الكتاب لسيبويه: 4/ 83– 84.

[54] ينظر: الإعجاز الصرفي في القُرآنِ الكريم: 37.

[55] شرح المفصل: 4/ 67.

[56] شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، وينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1/ 304.

[57] ينظر: شرح المفصل: 4/ 67، وشرح الشافية: الرضي: 1/ 167.

[58] الترادف في صيغ الأفعال: 23.

[59] المصدر نفسه: 121.

[60] المفصل في علم العربية: 219.

[61] اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 271.

[62] ينظر: شرح الشافية: الرضي: 1/ 92.

[63] الكتاب: 4/ 84.

[64] ينظر: التبصرة والتذكرة: 2/ 770، وشرح الشافية: الرضي: 1/ 167، ومفتاح الأقفال ومزيل الأشكال: 636– 637.

[65] شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): صالح بن محمد: 1/ 19– 20.

[66] ينظر: ليسَ في كلام العرب: 278، وما جاء على وزن تِفْعَال: 7، ورد في عنوان هذا الكتاب (تَفْعَال) – بفتح التاء – والصحيح (تِفْعَال) – بكسر التاء – ويبدو أنّ ذلك سببه خطأ الطباعة، وشرح المفصل: 4/ 67.

[67] مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: 9– 10.

[68] رفض الدرس الصوتي الحديث تولد الصوائت الطويلة عن صوائتها القصيرة المجاورة لها في بنية الكلمة الصرفية، فالصوائت الطويلة المدية، والصوائت القصيرة تمثلان القمم في المقاطع، ولا يمكن أن يتوالى صائتان

– أي قمتان – في سياق واحد من دون وجود فاصل صامتي بينهما، وعلى هذا تكون الألف في (تِفْعَال) هي حركة العين، ينظر: الأصوات اللغوية: 38، والأصوات المذلقة في اللغة العربية: 398– 399.

(69) ينظر: المخالفة: دراسة صرفية صوتية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 28.

(70) ينظر: شرح الشافية: زكريا الأنصاري: 1/ 300.

(71) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2/ 575.

(72) دراسة الصوت اللغوي: 386.

(73) ينظر: المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القُرآنِ الكريم: 1/ 589.

(74) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (بين): 1/ 563.

(75) علم الدلالة: 245.

(76) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 415، والكشاف: 2/ 603، والبحر المحيط: 5/ 511.

(77) ينظر: المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القُرآنِ الكريم: 1/ 589.

(78) ينظر: البحر المحيط: 7/ 107، والدر المصون: 5/ 331، وروح المعاني: 4/ 463، و 6/ 79، و268/10، والتحرير والتنوير: 11/ 118، و 20/ 97.

(79) ينظر: الدر المصون: 5/ 331، و 10/ 268، والتحرير والتنوير: 20/ 97.

(80) روح المعاني: 6/ 79.

(81) جمهرة اللغة: 3/ 1205.

(82) ينظر: ليس في كلام العرب: 278، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 156، وشرح المفصل: 4/ 67– 68.

(83) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460.

(84) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 157.

(85) ينظر: شرح المفصل: 4/ 67.

(86) ينظر: ليس في كلام العرب: 279.

(87) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 157.

(88) ينظر: المصدر نفسه: 156– 157.

(89) ينظر: شرح المفصل: 4/ 67– 68، وشرح الشافية الرضي: 1/ 167– 168.

(90) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460– 461، وليس في كلام العرب: 278، وشرح الشافية: الرضي: 1/ 167– 168.

(91) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية: 261، والمزهر: 1/ 369، والاشتراك اللفظي في القُرآنِ الكريم: 30.

(92) الاشتراك الصرفي: 3، وينظر: اشتراك الصيغ الصرفية في العربية: 17.

(93) جمهرة اللغة: 3/ 1205، وينظر: ليس في كلام العرب: 278.

(94) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 156.

(95) المزهر: 2/ 21.

(96) جمهرة اللغة: 3/ 1205.

(97) ما جاء على وزن تِفْعَال: 9.

(98) شرح المفصل: 4/ 67، وينظر: المزهر: 2/ 139.

(99) شرح كتاب سيبويه: السيرافي: 4/ 460، وينظر: شرح المفصل: 4/ 67.

[100] ما جاء على وزن تِفْعَال: 9.

[101] ينظر: جمهرة اللغة: 3/ 1205، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 156، وشرح المفصل: 4/ 68.

[102] ينظر: جمهرة اللغة: 3/ 1205، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 156.

[103] ينظر: المزهر: 2/ 139.

[104] مكونات النظرية اللغوية: 54، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 39، و191.

[105] المزهر: 2/ 23.

[106] جمهرة اللغة: 3/ 1205.

[107] ينظر: لسان العرب، (وهم): 15/ 416– 417.

[108] اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه: 1/ 3.

[109] اللغة بين الفرد والمجتمع: 133.

[110] ينظر: منهج رصد الأخطاء اللغوية وتصنيفها ومعالجتها: 28– 29.

[111] الممتع في التصريف: 1/ 29.

[112] تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 104– 105.

[113] درة الغواص في أوهام الخواص: 333.

[114] المدخل إلى تقويم اللسان: 97.

[115] اللغة العربية وأبناؤها: 36.

[116] اللغة العربية معناها ومبناها: 39.

[117] علم الأصوات: 415.

[118] الفروق اللغوية: 48.

[119] ينظر: الإمتاع والمؤانسة: 1/ د (المقدمة).

[120] المصدر نفسه: 2/ 2.

[121] المزهر: 2/ 139.

[122] المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق: 117– 118.

[123] معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: 2/ 34، ورد في النص (التتَّعداد) والصحيح: (التَّعداد) ويبدو أنه خطأ الطباعة.

[124] ينظر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: 1/ 211 و 242، والبناء الصرفي في الخطاب المعاصر: 54– 55، ولحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة): 187.

المصادر والمراجع

1- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ابن القطاع الصقلي (ت 515هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1999م.
2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة: د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان، ط1، 2003م.
3- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.
4- الاشتراك الصرفي (بحث): رضا هادي حسون، مجلة آداب المستنصرية، مج35، ع54، 2011م.

5- اشتراك الصيغ الصرفية في العربية (أطروحة دكتوراه): عبد العزيز بن سعيد بن مجحود الزهراني، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، إشراف: د. محمد بن سعيد بن ربيع الغامدي، 1441هـ- 2020م.
6- الاشتراك اللفظي في القُرآنِ الكريم بين النظرية والتطبيق: محمود نور الدين المنجد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1419هـ- 1999م.
7- الاشتقاق عبد الله أمين، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط2، 1420هـ- 2000م.
8- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، ط4، د. ت.
9- الأصوات المذلقة في اللغة العربية: د. ولاء صادق محسن، مطابع هيأة إدارة واستثمار أموال الوقف السني، جمهورية العراق- بغداد، ط1، 1440هـ- 2019م.
10- الإعجاز الصرفي في القُرآنِ الكريم دراسة نظرية تطبيقية – التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة: د. عبد الحميد أحمد يوسف الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م.
11- إعجاز الكلمة القرآنية بين البلاغة والأسلوبية: د. عبد الحميد هنداوي، دار البشير، الإمارات، ط1، 1444هـ- 2023م.
12- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيَّان التوحيدي (ت 412هـ)، تحقيق: أحمد أمين، و أحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت- صيدا، مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1373هـ- 1953م.
13- البحر المحيط: أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ- 1993م.
14- بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي المماثلة والمخالفة: د. جيلالي بن يشو، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م.
15- البناء الصرفي في الخطاب المعاصر: د. محمودة عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر – القاهرة، 2009م.
16- بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعة السامية الجنوبية، دراسة مقارنة في الأصول الفعلية: د. يحيى عبابنة، دار الكتب الوطنية، هيأة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي، ط1، 1431هـ- 2010م.
17- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيرمي (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدِّين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ- 1982م.
18- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي (ت501هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكُتُب العِلمِيَّة ، بيروت ، ط1، 1410هـ- 1990م.
19- التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
20- الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم: د. إبراهيم الدسوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم، د.ت.
21- التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق، د. صبيح التميمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2013م.
22- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تحقيق: د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
23- جهد المقل: محمد بن أبي بكر المرعشي (ت 1150هـ)، تحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط2، 1429هـ- 2008م.

24- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، د. ت.
25- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1371هـ- 1952م.
26- دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1427هـ- 2006م.
27- درة الغوّاص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد البصري الحريري (ت 516هـ)، تحقيق: بشار بكور، دار الثقافة والتراث، سوريا – دمشق، ط1، 1423هـ- 2002م.
28- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي(ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت.
29- دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ود. أحمد ناجي القيسي، و د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ- 1987م.
30- روح المعاني في تفسير القُرآنِ العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدِّين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت 1207هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت – لبنان، ط1، 1415هـ- 1994م.
31- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي ، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1428هـ- 2008م.
32- شرح الشافية: زكريا بن محمد الأنصاري (ت 926هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، مطبوع في كتاب (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت، ط1، 1435هـ- 2014م.
33- شرح الشافية: فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت746هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، مطبوع في كتاب (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت، ط1، 1435هـ- 2014م.
34- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت، - لبنان، 1402هـ- 1982م.
35- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
36- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير)، (أطروحة دكتوراه): صالح بن محمد (ت653هـ)، دراسة وتحقيق، خالد بن محمد بن عبد الله التويجري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، إشراف: د. عياد بن عيد الثبيتي، 1424هـ- 2003م.
37- شرح لامية الأفعال (رسالة ماجستير): محمد بن يحيى البجائي (ت 744هـ)، دراسة وتحقيق: عيسى العزري، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، إشراف: د. المختار بوعناني، 2007م.
38- شرح المراح في التصريف: بدر الدِّين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، تحقيق: د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، الشركة الدولية للطباعة، مصر – القاهرة، ط1، 1428هـ- 2007م.
39- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

40- شرح الملوكي في التصريف: موفق الدِّين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ- 1973م.
41- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسن العرب في كلامها: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت 395هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ- 1993م.
42- الصرف الواضح: د. عبد الجبار علوان النايلة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1408هـ- 1988م.
43- طرق تنمية الألفاظ في اللغة: د. إبراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1966م-1967م.
44- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000م.
45- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1988م.
46- علم أصوات العربية: د. محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الاردن-عمان، ط2، 2003م.
47- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة: د.سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، الأردن- عمان، ط1، 2012م.
48- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.
49- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية: د. علي القاسمي، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، ط1، 2008م.
50- عنقود الزواهر في الصرف: علاء الدِّين علي بن محمد القوشجي (ت879هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1421هـ- 2001م.
51- فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، المشهور بالشرح الكبير: جمال الدِّين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (ت 930هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس، جامعة الكويت، 1993م.
52- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت400هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت- لبنان، ط3، 1426هـ- 2005م.
53- فقه اللغة العربية: د. كاصد ياسر الزيدي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1407هـ- 1987م.
54- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ط1، 1984م.
55- في البحث الصوتي عند العرب: د. خليل ابراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ، بغداد، سلسلة الموسوعة الصغيرة (124)، 1983م.
56- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المُلقّب بـ(سيبويه) (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط2، 1402هـ- 1982م.
57- الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت- لبنان، ط1، 1415هـ- 1995م.
58- الكُنَّاش في فني النحو والصرف: عماد الدِّين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حَمَاة (ت 732هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1425هـ- 2004م.

59- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط1، 1422هـ- 2001م.
60- اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه: د. عبد الفتاح سليم، دار المعارف، مصر، ط1، 1409هـ- 1989م.
61- لحن القول (تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة) د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1431هـ- 2010م.
62- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور، (ت711هـ)، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ- 1999م.
63- اللغة بين الفرد والمجتمع: أوتوجسبرسن، ترجمة، د. عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الإنجلو المصرية، د. ت.
64- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1425هـ- 2004م.
65- اللغة العربية وأبناؤها أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية: د. نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط1، 1405هـ- 1984م.
66- ليس في كلام العرب: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ، ط2، 1399هـ-1979م.
67- ما جاء على وزن تِفْعَال: أبو العلاء المعري (ت 449هـ)، تحقيق: د. صلاح الدِّين المنجد، مطبوع في كتاب (ثلاث رسائل في اللغة)، دار الكتاب الجديد، بيروت- لبنان، ط1، 1981م.
68- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدِّين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الموصلي (ت 637هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1411هـ- 1990م.
69- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا 1934- 1984: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404هـ- 1984م.
70- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.
71- المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق، د. حسن خميس الملخ، و د. سهى فتحي نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط1، 2015م.
72- المخالفة دراسة صرفية صوتية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. هيام فهمي إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2011م.
73- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.
74- مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن: سباتينوموسكاتي، وأنطون شيتلر، وإدفارد أولندورف، وفلرام فون زودن، ترجمة، د. مهدي المخزومي، و د. عبد الجبار المطلبي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1414هـ- 1993م.
75- مرشد الغناء شرح أمثلة البناء: مصلح الدين محمد بن صلاح الدين بن جلال الدين الشافعي اللاّري (ت 979هـ)، تحقيق: علي عبد الله الريس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة- دبي، ط1، 1422هـ- 2012م.

76- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1986م.
77- مسائل لغوية في مذكرات معجمية: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1413هـ- 1992م.
78- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب (أطروحة دكتوراه): خديجة زبار عنيزان الحمداني، جامعة بغداد، ابن رشد، إشراف: د. هاشم طه شلاش، 1416هـ- 1995م.
79- معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء: د. نعمة رحيم العزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1432هـ- 2011م.
80- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ- 2008م.
81- المعجم المفهرس للأوزان الصرفية في القُرآنِ الكريم: د. أشواق محمد النجار، دار الكُتُب العِلمِيَّة، العراق- بغداد، ط1، 1435هـ- 2014م.
82- مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عمّا تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال: محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الجليل السَّجلماسي (ت 1214هـ)، تحقيق: محمد الناصري، دار الكُتُب العِلمِيَّة، بيروت- لبنان، 2014م.
83- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان- الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.
84- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، و عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1392هـ- 1972م.
85- مكونات النظرية اللغوية بين الدراسة والتطبيق: د. وحيد الدِّين طاهر عبد العزيز، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة – مصر، 2013م.
86- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق: د. فخر الدَّين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1398هـ-1978م.
87- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، القاهرة، ط8، 2003م.
88- منهج رصد الأخطاء اللغوية وتصنيفها ومعالجتها: مقاربة بين الدراسات العربية القديمة والدراسات الغربية الحديثة (بحث): د. أحمد قريش، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام السادس، ع51، أبريل، 2019م.
89- المهذب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، ود. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. عبد الجليل عبيد حسين، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، د. ت.
90- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها (بحث): د. عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج2، ع1، 1987م.
91- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغربيه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1425هـ-2005م.
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ-1979م.